الأمم المتحدة
A/C.2/78/L.30/Rev.1
الجمعية العامة
Distr.: Limited
14 November 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 21 (ب) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

كوبا*: مشروع قرار منقح

القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 244/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 237/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 232/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 219/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 183/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 المعنونة "القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ تعيد تأكيد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 والمعنون "تحويل عالمِنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين.

الرجاء إعادة استعمال الورق

لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تعيد كذلك تأكيد اتفاق باريس[1] وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2]، التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن،

وإذ تعيد تأكيد الخطة الحضرية الجديدة التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو بإكوادور في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[3]،

وإذ تضع في اعتبارها أنّ الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة في عام 2020 والذكرى السنوية الخامسة لاعتماد خطة عام 2030 أتاحتا فرصة لإعادة تأكيد الالتزام الجماعي بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة، وإذ تعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى التّعجيل بتنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنها بالأخص القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده،

وإذ تشير إلى ما أعلنته في قرارها 196/47 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 1992 من تعيين يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر يوما دوليا للقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها 233/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، الذي رأت فيه أن يكون موضوع عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027) هو "التعجيل باتخاذ إجراءات عالمية من أجل عالم خال من الفقر"، وجميع القرارات الأخرى المتعلقة بالقضاء على الفقر،

وإذ تؤكد من جديد أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، الأكثر انتشارا في المناطق الريفية، هو أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا وفي البلدان النامية غير الساحلية وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وإذ تلاحظ بقلق أنّ نحو 691 مليون شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع في عام 2023 وأن أحدث التقديرات تشير إلى أن ما يصل إلى 89 مليون شخص إضافي يعيشون في فقر مدقع في عام 2022 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وهشاشة التعافي التي تفاقمت نتيجة استمرار أزمة الغذاء والمال وتحدي الحصول على الطاقة في العالم، وإذ تؤكد أهمية الإسراع بنسق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف، والتعافي والتنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بهدف الحد من أوجه اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها،

---

(1) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(3) القرار 256/71، المرفق.

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة كوفيد-19 على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تلاحظ أن نسبة فقراء الريف من إجمالي السكان الذين يعيشون في فقر ارتفعت بأكثر من نقطتين مئويتين بين عامي 2015 و 2018، مما يسلط الضوء على النكسات والتحديات في مكافحة الفقر في الريف حتى قبل الجائحة وضرورة التعجيل باتخاذ إجراءات من أجل القضاء على الفقر، وإذ تسلم بأن التصدي للفقر في الريف أمر أساسي لتحقيق الهدف 1 من أهداف خطة عام 2030، وكذلك لتحقيق معظم الأهداف الأخرى، حيث إن تحقيق 70 في المائة من الغايات يقتضي اتخاذ إجراءات في المناطق الريفية،

وإذ تشدد على أن آثار جائحة كوفيد-19 على التنمية المستدامة قد زادت من عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في مختلف أنحاء العالم، وأنها أدت، في جملة أمور، إلى تعطيل سير العمل العادي للأسواق المفتوحة وترابط سلاسل الإمداد العالمية وتدفق السلع الأساسية، مما يعوق جهود مكافحة الفقر ويزيد من الطابع الملحّ للدعوة إلى التحفيز على العمل والإنجاز من أجل القضاء على الفقر، بجميع أشكاله وأبعاده، ولا سيما في المناطق الريفية حيث يعيش معظم الناس الأشد فقرا، وإذ تشدد على أن حالات التفاوت في سبل الحصول على لقاحات كوفيد-19 في العالم، حيث تتوفر معظم اللقاحات بنسب أعلى بكثير في البلدان المرتفعة الدخل مقابل توافر لقاحات كوفيد-19 بمستويات متدنية في البلدان المنخفضة الدخل، تزيد من تعريض صحة فقراء الريف للخطر، وإذ ترحب في هذا الصدد بالوقفات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة للأعوام 2020 و 2021 و 2022 التي تسلط الضوء على الفقر وعدم المساواة، وعلى تغير المناخ وسلامة الكوكب، وعلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات،

وإذ تحيط علما بجهود رئيس الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والسبعين، الرامية إلى إقامة تحالف من أجل القضاء على الفقر، وهي مبادرة هادفة أتت في وقتها وما زالت تشكل منتدى لتبادل الأفكار والسياسات وأفضل الممارسات بشأن القضاء على الفقر، وإذ تشدد على أهمية التصدي للفقر، بما في ذلك معالجة المسائل المتصلة بالفقر في المناطق الريفية، في إطار هذه المنتديات، لأن فقراء الريف قد يكونون أقل تأهبا لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19 والأزمات المتعددة والتعافي منها وأقل استفادة من مستوى كاف من الخدمات في مجالات الصرف الصحي والغذاء والتغذية والماء والرعاية الصحية والتعليم والإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحماية الاجتماعية والخدمات المالية والبنية التحتية العمومية،

وإذ تشيد بالجهود التي تبذلها البلدان النامية وبالتقدم الملحوظ الذي أحرزته في القضاء على الفقر في الريف، ولكنها تلاحظ مع القلق استمرار وجود ثغرات رئيسية، مثل نقص البيانات الكافية؛ وعدم كفاية الاستثمار في التنمية الزراعية والريفية؛ وانخفاض وعدم كفاية تكوين رأس المال البشري المناسب لسبل

العيش الريفية؛ وعدم كفاية مصـــادر الدخل، بما في ذلك ندرة الفرص المدرة للدخل غير الزراعية؛ والافتقار إلى القدرات الإنتاجية وإلى التحول الزراعي؛ واســـتمرار عدم المســـاواة بين الجنســـين؛ وانعدام الحماية الاجتماعية؛ وعدم كفاية الهياكل والخدمات الأســاســية؛ وانعدام أو ضــعف القدرة على التكيف والقدرة على مقاومة الآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث؛ وعدم فعالية المؤسسات الريفية والافتقار إلى الموارد الكافية،

وإذ تســـلم بالدور الريادي الذي تؤديه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الصـندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الجهود العالمية المبذولة من أجل الحد من الفقر، بما في ذلك الفقر في المناطق الريفية، مع العمل في الوقت نفسه على التصدي للتحديات المترابطة الأخرى مثل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، وزيادة قدرة سبل كسب الرزق على مواجهة التهديدات والأزمات،

وإذ تلاحظ مع التقدير التطلعات، المضمنة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، لانتشال شرائح سـكانية واسـعة من براثن الفقر، وتحسـين الدخل وحفز التحول الاقتصـادي والاجتماعي، وإذ تعترف بأهمية قيام المجتمع الدولي بمسـاعدة البلدان الأفريقية على تحقيق هذه الأهداف، ولا سـيما في المناطق الريفية في القارة الأفريقية،

وإذ تلاحظ، رغم إحراز تقدم كبير على مدى العقد الماضـــي في جميع مجالات التنمية، أن وتيرة التقدم الملحوظ في السـنوات الأخيرة غير كافية وغير متسـقة لبلوغ أهداف التنمية المسـتدامة وغاياتها على نحو تام بحلول عام 2030، خصوصا في مجال القضاء على الفقر في الريف،

وإذ تسـلم بأن الفقر يشـكل عائقا خطيرا أمام تحقيق المسـاواة بين الجنسـين وتمكين جميع النسـاء والفتيات، بمن فيهن اللاتي يعشـن في المناطق الريفية، وباسـتمرار تأنيث الفقر، وإذ تؤكد أن القضـاء على الفقر بجميع أشـكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، شـرط ضـروري لتحقيق التنمية المسـتدامة، وإذ تقر بالروابط المتداعمة القائمة بين تحقيق المسـاواة بين الجنسـين وتمكين جميع النسـاء والفتيات والقضـاء على الفقر، وإذ تشـــدد على أهمية تقديم الدعم للبلدان في جهودها الرامية إلى القضـــاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده،

وإذ تشـــدد على أنّ تنفيذ خطة عام 2030 يعتمد اعتمادا حيويا على تحقيق تحول المناطق الريفية التي يعيش فيها معظم الفقراء والجياع، وعلى أنّه من أجل القضـــاء على الفقر في الريف لا بد من تشـــجيع الاسـتثمار في القطاعات ذات التأثير الأكبر، مثل التعليم والصـــحة، بما في ذلك برامج التغذية المدرسـية، والحمايـة الاجتمـاعيـة والزراعـة والبنيـة التحتيـة، وتلاحظ في الوقت نفســـه الفجوة التمويليـة بين الموارد المخصـصـــة لقطاع التعليم والمبلغ اللازم لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المسـتدامة، في الوقت الذي ولّدت فيه جائحة كوفيد-19 أزمة تعلّم غير مسبوقة، وأن هناك حاجة إلى استثمارات سنوية بما لا يقل عن 80 بليون دولار لتلبية الطلب على الأغذية الذي من المتوقع أن يزيد بنســـبة 70 في المائة بحلول عام 2050، وأنّ الاســـتثمارات اللازمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه لا تزال تعاني من نقص في التمويل،

وإذ تشير إلى إعلان الفترة 2019-2028 عقدا للأمم المتحدة للزراعة الأسرية، بغية إبراز دور الزراعة الأسرية[4] في الإسهام في تنفيذ خطة عام 2030، وإذ تؤكد من جديد أهمية عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025) في تعزيز الأنشطة الهادفة إلى القضاء على الفقر في الأرياف،

وإذ تسلم بأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وطابعها المتكامل، وإذ تكرر التأكيد على أن القضاء على الفقر والجوع في المناطق الريفية أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في خطة عام 2030، وعلى ضرورة العمل على تحقيق التنمية الريفية من خلال اتباع نهج متكامل يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويأخذ في الاعتبار المنظور الجنساني ويتألف من سياسات وبرامج يدعم بعضها بعضا، وعلى ضرورة أن يكون هذا النهج متوازنا ومحدد الأهداف وخاصا بحالات محددة ومملوكا محليا ويشمل أوجه التآزر والمبادرات المحلية ويستجيب لاحتياجات السكان الريفيين،

وإذ تشير إلى أن أكثر من 80 في المائة من أشد السكان فقرا يعيشون في المناطق الريفية ويعملون في الزراعة وإلى أنّ معدل الفقر المدقع في هذه المناطق يبلغ ثلاثة أضعاف المعدل المسجل في المناطق الحضرية، وإذ تسلم بأن تخصيص الموارد لتنمية المناطق الريفية والزراعة المستدامة، ودعم صغار المزارعين، ولا سيما المزارعات، أساسي للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بأساليب تشمل تحسين رفاه المزارعين،

وإذ تأخذ في اعتبارها تزايد عدد الشباب الذين يقرّرون مغادرة المناطق الريفية إلى المناطق الأكثر تحضرا، وما يفرضه هذا التوجّه من صعوبات على سبل معيشة الأسر الريفية،

وإذ تعرب عن قلقها لأن الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع لديهم فرص محدودة للوصول إلى الموارد الإنتاجية، وخدمات الصحة الأساسية، والإنترنت والتكنولوجيات الرقمية، والتعليم والحماية الاجتماعية، والهياكل الأساسية مثل الطرق والمياه والكهرباء، وفرص العمل خارج المزارع، وأنهم عُرضة لآثار الأخطار الطبيعية، لا سيما الأخطار المتصلة بالطقس، بما في ذلك ظاهرة النينيو، والآثار الضارة لتغير المناخ، وأن النساء والفتيات في المناطق الريفية أسوأ حالا بكثير حسب معظم مؤشرات التنمية،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز الدعم العالمي للعمل الوطني بشأن السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الريفية، بما في ذلك العمل على إنتاج السلع الأساسية وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة من أجل رفع مستوى القدرة الإنتاجية، وتؤكد على أنّ التصدي للفقر في الأرياف يتطلب تدخلات متكاملة ومتعددة القطاعات والجهات صاحبة المصلحة وذات سياقات محدّدة، مع التركيز بقوة على المنظومات الغذائية والزراعية المستدامة من أجل بلوغ الأمن الغذائي والتغذية والنمو الاقتصادي والإنعاش والتنمية في المناطق الريفية،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[5] وبالتوصيات الواردة فيه؛

2 - ***تؤكد من جديد*** أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع لجميع الناس في كل مكان، هو أكبر تحد عالمي وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهو كذلك

(4) القرار 239/72.

(5) A/78/238.

هدف من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030[6]، التي تشكل خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[7] جزءا لا يتجزأ منها يدعمها ويكملها؛

3 - ***تعرب عن بالغ القلق*** من أن التقدم المحرز في الحد من الفقر لا يزال متفاوتا، حيث لا يزال 1,1 بليون شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد ويعيش 84 في المائة منهم في المناطق الريفية، وأن هذا العدد لا يزال كبيرا ومرتفعا بشكل غير مقبول، في حين أن مستويات التفاوت في الدخل والثروة والفرص لا تزال مرتفعة أو آخذة في الازدياد في عدد من البلدان، وأبعاد الفقر والحرمان غير المتّصلة بالدخل، من قبيل إمكانية الحصول على التعليم الجيد الشامل للجميع والمنصف أو الخدمات الصحية الأساسية، والفقر النسبي لا تزال تشكل مصادر قلق رئيسية، وتشدد على أهمية الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وللنمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والمستدام، والازدهار العميم وفرص العمل اللائق للكافة في المجتمع، مع مراعاة مختلف مستويات القدرات الإنمائية الوطنية؛

4 - ***تسلم*** بأهمية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية، باعتبار ذلك استراتيجية فعالة وأداة هامة على الصعيد العالمي من أجل القضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع، وتشدد من ثمّ على أهمية تشكيل نمط للقضاء على الفقر في الريف بفضل الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع بأسره من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية ووضع أطر سياساتية سليمة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر؛

5 - ***تشدد*** على أن النمو الاقتصادي لا يزال يترك سكان الريف خلف الركب، وأن المناطق الريفية تضم حصة غير متناسبة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، وأن بيانات قابلة للمقارنة مستقاة من 110 بلدان تكشف أن أفريقيا وجنوب آسيا تضمان أكبر عدد من الأشخاص الذي يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، وتوصي بأن تشجع البلدانُ في سياساتها الوطنية التنميةَ الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والريفية المكرسة والمنسقة، بما في ذلك من خلال اعتماد استراتيجيات للقضاء على الفقر تركز على المناطق الريفية وتتماشى مع خطة عام 2030، وتقرير سياسات اجتماعية تهدف إلى تحسين رأس المال البشري في المناطق الريفية وضمان الحصول على التغطية الاجتماعية الكافية، وسياسات زراعية تهدف إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية، وسياسات في مجال التنمية الريفية تهدف إلى تحسين الوصول إلى الهياكل والخدمات الأساسية الريفية ذات الجودة العالية وإلى تعزيز فرص العمل غير الزراعية؛

6 - ***تسلم*** بالدور والمساهمة المهمين للنساء الريفيات، بمن فيهن صاحبات الملكيات الصغيرة والمزارعات الصغيرات، وصيادات السمك، ونساء الشعوب الأصلية ومعارفهن التقليدية ونساء المجتمعات المحلية، في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين مستوى الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر في الريف ومن ثم تبرز أهمية تعزيز تمكينهن اقتصاديا، وإمكانية حصولهن الكامل على ملكية الأراضي وفرص العمل اللائق والفرص الاقتصادية، ومشاركتهن في صنع القرار؛

(6) القرار 1/70.

(7) القرار 313/69، المرفق.

7 - ***تؤكد*** أهمية وضع وتنفيذ سياسات وتدابير محددة الأهداف للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، من خلال صياغة استراتيجيات للتنمية الريفية تشتمل على أهداف واضحة تتعلق بالقضاء على الفقر، وتعزيز القدرات الإحصائية ونظم الرصد على الصعيد الوطني بما يشمل الاستخدام الابتكاري للدراسات الاستقصائية الهاتفية والبيانات العالية الاستبانة التي ييسرها الاستشعار عن بعد وتنفيذ نظم وتدابير حماية اجتماعية مناسبة على الصعيد الوطني للجميع، واتخاذ إجراءات ملموسة للحيلولة دون السقوط في براثن الفقر مجددا، لا سيما أن السنوات الثلاث الماضية شهدت انتكاسة حادة في مجال الحد من الفقر، بهدف تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبناء القدرة على الصمود لدى الفقراء ومن يعيشون في أوضاع هشة؛

8 - ***تشجع*** جميع البلدان وسائر الجهات صاحبة المصلحة على العمل على إحداث تحول اقتصادي شامل في المناطق الريفية يزيد الإنتاجية ويسهم في سد الفجوة الحالية بين الريف والحضر ويكفل في الوقت نفسه العمالة المنتجة والعمل اللائق، وإمكانية الاستفادة من نظم الحماية الاجتماعية الموثوقة والمناسبة، والتعليم الجيد الشامل للجميع والمنصف، وخدمات الرعاية الصحية والبنى التحتية والطرقات والاتصالات السلكية واللاسلكية الجيدة والقادرة على الصمود والمستدامة، فضلا عن خطط التأهب للأزمات الأزمات ونظم الإنذار المبكر، وتؤكد مجددا أن جائحة كوفيد-19 أبرزت الدور الهام للاتصال الرقمي وإمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية والإمكانات التي تتيحها التجارة الإلكترونية وحلول التعلم الإلكتروني في مجال القضاء على الفقر، ولذلك تهيب بجميع الجهات صاحبة المصلحة إلى تعزيز التعاون في المجال الرقمي وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار بشروط متفق عليها، وخصوصا في مجال التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية والربط الميسور والموثوق بشبكة الإنترنت والاستثمار في البنى التحتية الرقمية وإقامتها لمواصلة تشغيل سلاسل الإمداد بالأغذية والمواد الزراعية، وإثارة زخم في إطار خطة عام 2030 من أجل التعافي بشكل شامل ومستدام ومرن ولتحقيق التنمية في العالم، مع جعل الناس محور الاستجابة، وحماية كوكبنا وتحقيق الازدهار دون ترك أحد خلف الركب، تماشيا مع خطة عام 2030؛

9 - ***تسلم*** بأن القضاء على الفقر في المناطق الريفية لا يمكن فصله عن التحوّل والتعزيز المستدامين للمنظومات الغذائية، وبأن ضمان توفير أسواق عادلة تتيح لصغار الملاك والمزارعين الأسريين أن يشاركوا في المنظومات الغذائية، لا سيما في سلاسل القيمة حيث يتمتع صغار المنتجين بميزة نسبية، سيظل أمرا هاما، وفي هذا الصدد، تحيط علما مع التقدير بمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية المعقود في عام 2021، الذي أقر بالآثار التحويلية للمنظومات الغذائية المستدامة بوصفها محركا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وتؤكد أن الترويج لنظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالمي النطاق ومبنيا على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ والشمول والإنصاف وعدم التمييز في إطار منظمة التجارة العالمية ضروري لبناء منظومات غذائية مستدامة شاملة وقادرة على الصمود، وتشدد بالتالي على أهمية إبقاء القنوات التجارية والأسواق مفتوحة وعادلة وشفافة وغير تمييزية وقابلة للتنبؤ لنقل الأغذية والأسمدة وغيرها من المدخلات والنواتج الزراعية والحصول على الطاقة، وتشدد على الحاجة الملحة لمكافحة النزعة الحمائية بكافة أشكالها وتصحيح ومنع القيود والتشوهات التجارية التي لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية في الأسواق الزراعية العالمية؛

10 - ***تلاحظ بقلق بالغ*** أن أفقر السكان ينفقون حصة أكبر من الدخل على الغذاء، مما يعني أن تقلبات أسعار الأغذية الشديدة يمكن أن تكون لها آثار مدمرة، وتشكل عاملا من عوامل زيادة الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية؛

11 - ***تهيب*** بجميع البلدان أن تعزز التنمية الزراعية والريفية في سياساتها الوطنية، وأن تجدد جهودها لتعزيز النُهج الابتكارية، بما في ذلك الإيكولوجيا الزراعية، في جملة نهج أخرى، وأن تعزز القدرة على إنتاج الأغذية وتوزيعها وتخزينها، وأن تتعاون في المجالات ذات الصلة من مجالات العلم والبحث والتكنولوجيا والابتكار، حسب الاقتضاء وبما يتسق مع السياسات والأطر الوطنية، وأن تعزز منظومات الأغذية الزراعية المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك النمو المستدام في الإنتاجية، بما يقلل إلى حد كبير من فقدان الأغذية وهدرها، وأن تعزز السياسات التي تدعم صغار المنتجين في الانخراط في سلاسل قيمة منظومات الأغذية الزراعية؛

12 - ***تسلم*** بأهمية العمالة لتحقيق نمو مؤاتٍ للفقراء في المناطق الريفية، وتشجع منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية على مساعدة البلدان، بناء على طلبها، على إدماج العمالة في صلب سياساتها للاستثمار واستراتيجياتها للحد من الفقر، بما فيها السياسات والاستراتيجيات التي تركز على تنمية المناطق الريفية، وتعزيز النمو السريع للإنتاجية الزراعية في البلدان النامية خصوصا، عن طريق زيادة الاستثمار في الأنشطة الزراعية وما يتصل بها من أنشطة ريفية غير زراعية وتعزيز بناء قدرات المنتجين الزراعيين؛

13 - ***تسلم أيضا*** بالدور الأساسي للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة التي يمكن أن تنوع فرص إدرار الدخل في إطار استراتيجية شاملة للتحول الاقتصادي الهيكلي للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ولا سيما في المناطق الريفية، ودعم النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمطرد والمستدام، والمساهمة بالتالي في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، وتدعو آلية التعاون الصناعي الدولي إلى النهوض بالتصنيع والابتكار الشاملين والمستدامين ومساعدة البلدان النامية على تحسين القدرة الإنتاجية الصناعية؛

14 - ***تسلم كذلك*** بضرورة وضع وتنفيذ ومتابعة سياسات اقتصادية واجتماعية تراعي الاعتبارات الجنسانية، وتهدف، في جملة أمور، إلى القضاء على الفقر، بما في ذلك في المناطق الريفية، ومكافحة تأنيث الفقر، وضمان مشاركة المرأة الريفية بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع غيرها في وضع وتنفيذ ومتابعة السياسات والبرامج الإنمائية واستراتيجيات القضاء على الفقر، ودعم توفير المزيد من فرص العمالة والعمل اللائق في المناطق الريفية، وإعادة توزيع الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتعزيز مشاركة المرأة واضطلاعها بأدوار قيادية بصورة كاملة ومجدية على قدم المساواة مع الرجل في جميع مستويات وقطاعات الاقتصاد الريفي وفي أنشطة اقتصادية متنوعة في المزارع وخارجها، بما فيها أنشطة الإنتاج المستدامة في مجالي الزراعة وصيد الأسماك؛

15 - ***تشجع*** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والأطراف الشريكة الأخرى على وضع برامج تعزز خلق فرص العمل اللائق في المناطق الريفية وتزيد من الاستثمار في الأنشطة الزراعية وفي الأنشطة ذات الصلة خارج قطاع الزراعة، وبالأخص لفائدة الشباب، بما في ذلك من خلال انتهاج التنويع الاقتصادي في المناطق الريفية، وتعزيز منظومات الأغذية الزراعية المستدامة، واتباع نهج مناطقي متوازن على امتداد سلسلة متصلة تشمل المستوطنات والمدن الوسيطة الواقعة في وسط المناطق

الزراعية، بمستويات متفاوتة من التكتل، كسبيل للحد من الفقر في الريف وأوجه عدم المساواة المستمرة بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية؛

16 - ***تشدد*** على أن 1,4 بليون نسمة على الصعيد العالمي، أغلبهم من المناطق الريفية في البلدان النامية، عاجزون عن الحصول على المنتجات والخدمات المالية الرسمية، وتشجع المجتمع الدولي على بذل مزيد من الجهود لتوفير سبل ميسورة تتيح لمن طالهم الإقصاء المالي في المناطق الريفية الحصولَ على التمويل؛

17 - ***تشدد أيضا*** على الحاجة إلى زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية العالية الجودة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود، ولا سيما في الطرق والمياه والصرف الصحي والكهرباء وإمكانية الربط بالإنترنت، وتوفير تحوّل رقمي شامل للجميع ومستدام؛

18 - ***تعرب عن التزامها*** بزيادة الوعي العام لتعزيز القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما فيه الفقر المدقع، في جميع البلدان، وتعبئة الحماس والابتكار لدى جميع أصحاب المصلحة، لا سيما سكان المناطق الريفية الذين يعيشون في فقر مدقع، لمكافحة الفقر، وتعزيز مشاركتهم على نحو نشط في تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات التي تؤثر عليهم، وتوفير التعليم الجيد للفقراء في المناطق الريفية، بهدف تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها؛

19 - ***تكرر تأكيد*** ضرورة تعزيز وزيادة فرص حصول البلدان النامية، بشروط متفق عليها، على التكنولوجيات الملائمة التي تناسب الفقراء وتزيد الإنتاجية، وتؤكد الحاجة إلى اتخاذ تدابير لزيادة الاستثمار في الزراعة، بما في ذلك التكنولوجيات الحديثة، وفي إدارة الموارد الطبيعية وبناء قدرات البلدان النامية؛

20 - ***تشدد*** على أنّ تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يتوقفان أيضا على مدى قدرة البلدان واستعدادها لتعبئة الموارد المحلية على نحو فعال واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدام هذه المساعدة بفعالية وتسهيل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، بشروط متفق عليها، وتشدد كذلك على أنّ إيجاد حلّ لحالات عدم القدرة على تحمل الديون يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فيما أصبحت التحويلات تشكل مصدرا هاما للدخل والتمويل للاقتصادات المستقبِلة ولمساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة؛

21 - ***تسلم*** بأهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجهها البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام كثير من البلدان المتوسطة الدخل، ولذلك، تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أن تكفل القيام، على نحو ملائم، بمراعاة وتلبية هذه الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة، بطريقة مصممة خصيصا لها، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل إزاء فرادى البلدان؛

22 - ***تدرك*** أن سد الفجوات الرقمية سيتطلب التزاما قويا من جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي، وتكرر التأكيد على أهمية الاستثمار في البنية التحتية لزيادة وصول سكان الأرياف إلى الأجهزة والخدمات التكنولوجية الميسورة التكلفة، بما يشمل الاستفادة من الخدمات المالية القائمة على التكنولوجيا ومن التكنولوجيات المالية لتعزيز الشمول المالي، وتشجع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على أن تساعد، بروح من التعاون المفيد للجميع، البلدان النامية في تجاوز الفجوات الرقمية وتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية، وذلك بهدف بناء مستقبل مشترك للبشرية؛

23 - ***تسلم*** بالأثر المدمر للأمراض على المجتمعات وتدعو هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفقا للولاية المنوطة بكل منها، وسائر الجهات صاحبة المصلحة، إلى الاستفادة من خبرتها ومزاياها لتعزيز مساعدة البلدان النامية بهدف تحسين التخطيط للتنمية الريفية، بما في ذلك أنشطة القضاء على الفقر والأنشطة الإنمائية المتعددة القطاعات التي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك المنظور الجنساني؛

24 - ***تكرر التأكيد*** على الحاجة الملحة إلى التعجيل بنسق القضاء على الفقر في الريف، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، بالتعاون الوثيق مع أمانة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وكذلك مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى، تقريرا عن حالة تنفيذ ومتابعة هذا القرار، وذلك من أجل الوقوف على التقدم المحرز وعلى الثغرات والتحديات التي تُواجه القضاء على الفقر في المناطق الريفية، ولا سيما في البلدان النامية، والوقوف أيضا على سبل التنفيذ اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-19 ومعالجة آثارها، وأن يدرج القضاء على الفقر في الريف كأولوية لوقفة سنوية خاصة بأهداف التنمية المستدامة تُعقد في سياق المناقشة العامة للجمعية من أجل تسليط الضوء على الأعمال الملهمة المنفذة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

25 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسبعين، في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"، البند الفرعي المعنون "القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030".